

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، الذي طلب مجلس الأمن إليّ فيه أن أقدم تقريراً، كل أربعة أشهر على الأقل، عن الحالة في الصومال وعن الجهود المبذولة لدفع عملية السلام، بما في ذلك آخر التطورات فيما يتعلق ببدء بعثة لبناء السلام في الصومال من حيث تحديد نطاقها والتخطيط لحالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، طلب إليّ مجلس الأمن في قراره ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وبموجب بيانه الرئاسي المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/35)، أن أواصل الاضطلاع، على نحو متسق، بأنشطة تحضيرية يضطلع بها ميدانيا لإيفاد بعثة بناء سلام شاملة بعد الصراع في الصومال متى سمحت الظروف الأمنية بذلك. وطلب مجلس الأمن مني أيضاً أن أقدم معلومات مستكملة عن المساعدة والتعاون التقنيين المقدمين لتعزيز القدرات الإدارية والقضائية في جميع أرجاء الصومال لرصد حظر توريد الأسلحة وإنفاذه بصورة كاملة، وفقاً لما ورد في بيان رئيسه المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/8) والقرار ١٤٠٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، وعن التقارير المقدمة من الدول إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن التدابير التي اتخذتها هذه الدول لكفالة التنفيذ الكامل والفعال لحظر توريد الأسلحة، وفقاً للقرار ١٤٠٧ (٢٠٠٢).

٢ - وبؤرة التركيز الرئيسية لهذا التقرير، الذي يشمل الفترة منذ آخر تقرير لي المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/2002/1201) هو التقدم المحرز والتحديات المصادفة في عملية المصالحة الوطنية في الصومال، في إلدوريت، كينيا، برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) برئاسة كينيا. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن الحالة السياسية والأمنية العامة في الصومال وعن الأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها برامج الأمم

المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك التدابير المتخذة استجابة للقرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢)، ومعلومات مستكملة عن حالة الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال.

ثانياً - التطورات داخل الصومال

٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض واصل العديد من الزعماء الصوماليين وممثليهم المشاركة في مداوالات مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال المعقود في إلدوريت، (مؤتمر إلدوريت). ومن الاستثناءات البارزة "أرض الصومال"، التي رفضت المشاركة في عملية السلام. بيد أنه داخل الصومال استمر اندلاع القتال فيما بين العشائر وداخلها في عدد من الأماكن رغم التوقيع، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، على إعلان وقف الأعمال القتالية وهيكل ومبادئ عملية المصالحة الوطنية الصومالية (انظر S/2002/1359، المرفق)، المشار إليه فيما بعد بإعلان إلدوريت.

٤ - وفي منطقة بارمودا جنوب مقديشيو، أدى القتال الذي نشب بين بطون عشيرة الأبعال في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى مقتل حوالي ١٠ من رجال الميليشيا وإصابة ٢٠ بجراح. وقد انتشر القتال ليشمل منطقة ك - ٤ وضاحية المدينة بهذه المدينة، حيث أفادت الأنباء بوقوع عدد غير محدد من الخسائر بين المدنيين. وقد تمكّن الشيوخ من الجانبين من إعلان وقف مؤقت للنيران. ومع ذلك، قُتل أكثر من ٢٠ شخصاً، بينهم ٦ أطفال من تلاميذ المدارس، في هجوم على حافلة صغيرة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وقد استمرت أيضاً عمليات اختطاف متواترة، وذكرت الأنباء أنه تم احتجاز ما مجموعه ٢٢ مدنياً صومالياً للحصول على فدية خلال الفترة قيد الاستعراض.

٥ - وفي الجنوب الغربي، استمر القتال من أجل السيطرة على مدينة بايدوا والأحياء المتاخمة لها مباشرة بين ميليشيات العقيد حسن محمد نور "شاتاغادود" رئيس جيش راحانوين للمقاومة ونائبه السابقين (S/2002/1201، الفقرة ٩)، وتم تبادل السيطرة على المدينة في عدد من المناسبات. وتسيطر الميليشيا المعارضة للعقيد "شاتاغادود" على المدينة في الوقت الراهن.

٦ - وإلى الغرب قليلاً، أفادت الأنباء بمصرع ٤٠ شخصاً في قتال داخل عشيرة مرهان في لوق في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وفي كيسمايو، أدى القتال بين أعضاء عشيرتي مرهان وهابر - غددير، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى وقوع خسائر في الجانبين فضلاً عن وفاة مدنيين، منهما طفل في مخيم للمشردين داخلياً. وقد ساعد تدخل الشيوخ من الجانبين على وقف القتال.

٧ - وفي الشمال الشرقي، ذُكر أن القوات الموالية للعقيد عبد الله يوسف أحمد من "أرض البونت" قد هاجمت قريتي جديد وقرار - سور في منطقة قرضو في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، لتشتيت رجال الميليشيا المنافسين الموالين لجاما علي جاما. وفي اجتماع عقده السيد جاما مع ممثلي في إلدوريت، زعم أن العقيد يوسف واللواء محمد سعيد حرسى "مرجان" قد حصلوا على أسلحة من إثيوبيا لشن هجوم على ميليشياته. واتهم أيضا قوات العقيد يوسف بقتل مفوض منطقة قرضو في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر.

٨ - وفي "أرض الصومال"، ظلت الظروف الأمنية هادئة بصورة عامة، وأُجريت الانتخابات المحلية والبلدية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (انظر الفقرة ٩ أدناه). بيد أنه سادت مشاعر قلق بشأن إمكانية اندلاع الأعمال القتالية مع "أرض البونت" حينما أرسل زعيم "أرض الصومال"، ضاهر ريال كاهن، فريقا متقدما، شمل قوات و "مركبات محورة" إلى لاس آنود في إقليم سول، الذي يطالب به كل من "أرض الصومال" و "أرض البونت"، أنها لإعداد لزيارته. وقد سبق الفريق أحد الشيوخ و "وزراء" التمسوا كسب الدعم لـ "أرض الصومال" في المنطقة. وقد أدى وصول السيد كاهن إلى لاس آنود في ٧ كانون الأول/ديسمبر، إلى نشوب القتال بين القوات من "أرض الصومال" والميليشيا المحلية التي عززتها قوات من "أرض البونت". ولم يتم التأكد من الخسائر، إلا أن الوفيات شملت المطالب بمنصب حاكم سول، المنتسب إلى "أرض البونت"، فضلا عن أحد الحرس الشخصي للسيد كاهن.

٩ - وقد أُجريت الانتخابات المحلية والبلدية في "أرض الصومال" في غير إقليم سول وذلك في ١٥ كانون الأول/ديسمبر دون وقوع أي حادث. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، حث رئيسا حزب كولمي وحزب العدالة والرفاه في أرض الصومال السياسيين في "أرض الصومال" إدارة "أرض الصومال" على إرجاء "الانتخابات الرئاسية" التي كان من المقرر أن تجرى في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وذلك للسماح للحزبين بوقت كافٍ لتقديم مرشحيهم الذين سيتحدون السيد كاهن ومن سيدخل الانتخابات معه الذي ينتمي إلى حزب الشعب الديمقراطي المتحالف. وتشير التقارير إلى أن من المقرر الآن إجراء "الانتخابات الرئاسية" في ١٥ نيسان/أبريل تعقبها "انتخابات برلمانية" في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٣.

الأمن

١٠ - تفرض الحالة الأمنية في أنحاء عديدة من الصومال، ولا سيما في الجنوب وفي مقديشو وبايدوا وحولهما، مصاعب خطيرة أمام تسليم المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من

توقيع إعلان إيدوريت واتفاقات كانون الأول/ديسمبر (انظر الفقرات ٢٣-٢٦)، ظل الميناء والمطار في مقديشيو مغلقتين. وظل مستوى اللصوصية والابتزاز مرتفعا وظل اختطاف الصوماليين الذين يعملون لدى الأمم المتحدة وغيرها من منظمات المعونة الدولية يثير قلقا شديدا. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أُطلق الرصاص على موظف وطني في وحدة تقييم الأمن الغذائي التابعة للأمم المتحدة، اسمه علي أحمد فرح، وأصيب بجراح خارج بليتوين، وأفادت الأنباء بأن اللصوص هم الذين أطلقوا عليه الرصاص، وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، انفجرت قنبلة في مكتب وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة في بليتوين. وبعد إجراء تقييم أمني، تم تعليق جميع عمليات الأمم المتحدة في المنطقة حتى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

١١ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أُغتيل مواطن سويسري، هو السيد مارتان جوتسي، في حادث إطلاق نيران في هارغيسا، "أرض الصومال". وقد كان يعمل لدى منظمة سويسرية ذُكر أنها تخطط لتشغيل مزرعة دواجن في "أرض الصومال". ولم يتم بعد إلقاء القبض على مرتكبي الحادث على الرغم من الجهود التي تبذلها إدارة "أرض الصومال" بالتعاون مع المجتمع الدولي.

الحالة الإنسانية

١٢ - نتيجة لاستمرار القتال داخل الصومال، توقف بصورة متكررة توفير المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة التأهيل لنسبة كبيرة من السكان، الذين يواجهون بالفعل العوز وسوء التغذية والافتقار إلى الحصول على أمس الخدمات الاجتماعية الأساسية أو عدم وجودها.

١٣ - وبالإضافة إلى عدم الاستقرار وعدم الأمن في مقديشيو وبايدوا، ظلت قاعدة إنسانية كانت مستقرة من قبل، مغلقة أمام موظفي الأمم المتحدة الدوليين بسبب القتال الذي نشب مؤخرا. وعلى الرغم من استمرار الموظفين الوطنيين بالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي لديها بعض القدرة على الرصد في التعاون في المنطقة، ظل من الصعب إجراء تقييم للاحتياجات والتأكد من مستوى نزوح السكان المدنيين في المنطقة. ومن أشد المجتمعات المحلية ضعفا السكان المقيمون حول كيسمايو وإقليم مودوغ، حيث ما زال تواجد المساعدات الإنسانية ضئيلا ولم يتم إلى حد بعيد تقدير الاحتياجات الإنسانية، ومقديشيو، حيث ما زالت حماية المدنيين تثير قلقا شديدا. وتستكشف وكالات الأمم المتحدة، والعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية إمكانية استئناف أنشطتها في كيسمايو، بصفة خاصة.

١٤ - وقد أبلغت بعثة مشتركة بين وحدة المرشدين داخليا التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومؤسسة بروكينغز أوفدت إلى كيسمايو وهارغيسا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الفريق القطري للأمم المتحدة بأن المرشدين داخليا ما زالوا يعيشون في ظروف مكتظة وغير صحية، ويفتقرون إلى الحصول على الخدمات الأساسية ويخضعون للاغتصاب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان من عناصر مسلحة في المخيمات وحوها. ويقوم الفريق القطري بإعادة تقييم وسائل لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية للمرشدين داخليا في جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك عن طريق توطينهم في أماكن أكثر أمنا.

١٥ - ونظرا لهذه الحالة، بدأ منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية استراتيجية ذات شعبتين لمواجهة مسألة الحصول على المساعدة الإنسانية. أولا، بالاتصال مباشرة بزعماء العشائر والفصائل في إديريت، وثانيا، بالاتصال بممثلي الزعماء فضلا عن قيادات المجتمع المدني والأعمال التجارية والزعماء الدينيين في الميدان. وتحقيقا لهذه الغاية، يخطط منسق الشؤون الإنسانية وممثلو الفريق القطري للقيام بعدة بعثات تركّز على مسائل الحصول على الخدمات في الربع الأول من عام ٢٠٠٣. وكلمما زاد ضمان إمكانية الحصول على الخدمات، سيجري التوصل إلى استجابة منسقة للاحتياجات وحقوق المجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك المرشدون داخليا، ويعيش معظمهم في مناطق حضرية أو حوها.

١٦ - وتعمل الأمم المتحدة واللجنة الأوروبية والمنظمات غير الحكومية الدولية أيضا بصورة وثيقة معا لتلافي احتمال حدوث مشكلة مع سلطات شاييل الوسطى، الذين طلبوا في أواخر كانون الأول/ديسمبر أن تدفع الأمم المتحدة رسوم هبوط لقاء استخدام مهبط جوهر. وقد هددت مطالبهم (التي تم سحبها فيما بعد) إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية ليس فقط في جوهر (التي تستخدم كقاعدة رئيسية لعمليات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمتين غير حكوميتين دوليتين) وإنما هددت أيضا العمليات في جميع أنحاء البلد. ونتيجة لهذه الخبرة، يشترك مقدمو الخدمة الجوية داخل الصومال التابعون للأمم المتحدة واللجنة الأوروبية في استعراض مبادئ توجيهية للسياسات العامة لتوضيح معايير دنيا ورسوم للعمليات الجوية في جميع أنحاء البلد.

١٧ - وقد استفاد الصومال من سقوط الأمطار بكميات جيدة نسبيا في نهاية عام ٢٠٠٢، مما أتاح إعادة نمو النباتات في المراعي وقد يحسن إنتاج المحاصيل في بعض المناطق، لا سيما في مناطق وديان هيران وباكول وغيدو وشاييل وجوبا في الجنوب والوسط. بيد أن عدم الأمن

والنزوح في بعض مناطق غيدو الشمالية وفي أنحاء من وادي جوبا السفلى والأوسط قد منعا بعض المزارعين من زراعة المحاصيل.

١٨ - وفي حين أن الصومال قد نُجت حتى الآن من جفاف حاد ساد المنطقة، يعاني الجزء الشمالي الغربي من البلد من تدفق أسر وماشية تهاجر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ من شرقي منطقة شينيل وإقليم عايشا وريدا في إثيوبيا بحثا عن المراعي والمياه. وتبين تقارير الأمم المتحدة أن أكثر من ٦٠٠٠ رأس ماشية قد هاجرت إلى إقليم أودال في "أرض الصومال"، مما يزيد كثيرا عن المعتاد في هذا الوقت من السنة. ومن المحتمل أن يؤدي هذا التدفق إلى أن تفقد سريعا المراعي المتاحة و "ينتشر" الجفاف إلى داخل الصومال، مما قد يفرض ضغوطا إضافية على الأمن الغذائي في الجزء الشمالي الغربي من البلد.

١٩ - وعلاوة على ذلك، ونظرا لانخفاض سقوط الأمطار على المرتفعات في إثيوبيا، ذكر أن مستويات المياه في النهرين الرئيسين، جوبا وشابيل، أدنى من المعتاد، مما يؤثر على موسم الزراعة القادم في مناطق سلة الغذاء في جنوب الصومال، مع زيادة تكاليف الري وانخفاض غلة المحاصيل والدخل.

٢٠ - وقد أوردت الأنباء عدة حالات مؤكدة للكوليرا مع بدء موسم الكوليرا في منتصف كانون الأول/ديسمبر. بيد أنه تم الإسراع في اتخاذ تدابير التأهب، مثل تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، وحملات التوعية المجتمعية وإضافة الكلور إلى مياه الآبار. وقد حدثت زيادة في حالات الكوليرا المبلغ عنها في عام ٢٠٠٢ مقابل عام ٢٠٠١، ويعزى ذلك إلى تحسين الإشراف واختلاف أنماط سقوط الأمطار. بيد أن انخفاض معدل الوفيات الناجمة عن المرض، الذي يقترب الآن من ٥ في المائة، دليل على تحسين جودة الرعاية عن طريق التدريب والإشراف.

٢١ - وقد وجّه النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل الصومال لعام ٢٠٠٣ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقد ناشدت وكالات الأمم المتحدة وثلاث منظمات غير حكومية دولية تقديم ٧٧,٨ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة، في حين تدعم في الوقت نفسه مبادرات السلام القائمة على المجتمع المحلي. وفي أوائل شباط/فبراير، قدمت الدانرك وسويسرا وكندا والنرويج والجماعة الأوروبية مساهمات للنداء الموحد.

ثالثا - عملية المصالحة الوطنية في الصومال

٢٢ - كما ذكر من قبل (S/2002/1201)، بدأت عملية المصالحة الوطنية في الصومال بعقد مؤتمر إلدوريت برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في ١٥ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى حوالي ٣٥٠ ممن وجهت الدعوة إليهم من الزعماء والشخصيات السياسية وممثلي المجتمع المدني في الصومال، حضر في مقر المؤتمر ضعف هذا العدد تقريبا.

٢٣ - وقد اختتمت المرحلة الأولى من هذه العملية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بتوقيع إعلان إلدوريت من جانب ٢٢ من الزعماء الصوماليين، بينهم زعيم باسم المجتمع المدني. وقد شهد عليه ممثلو المجتمع الدولي.

٢٤ - وقد تعهدت الأطراف الصومالية بجملة أمور من بينها: خلق هياكل حكم اتحادي في الصومال، ودعم مبدأ تحقيق اللامركزية؛ ووقف الأعمال القتالية؛ وضمان الأمن لجميع موظفي ومنشآت الشؤون السياسية والتنمية؛ وتنفيذ نتائج عملية المصالحة الوطنية والحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على توريد الأسلحة للصومال؛ ومكافحة الإرهاب والتعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠٢)؛ ودعوة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لدعم ورصد تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

٢٥ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نقل الرئيس دانيال آراب موي إلي نسخة من إعلان إلدوريت، ودعا إلى أن يقدم المجتمع الدولي والأمم المتحدة الدعم في تنفيذها. وقد رحب الاتحاد الأفريقي ورئاسة الاتحاد الأوروبي (انظر S/2002/1127)، المرفق) بتوقيع الإعلان وأعربا عن الدعم للجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وكينيا. وأصدرت إثيوبيا أيضا بيانا رحبت فيه بالإعلان وتعهدت بالتعاون لكفالة تحقيق المزيد من التقدم في عملية المصالحة.

٢٦ - وفي تطور إيجابي آخر، وقّع ٥ من زعماء فصائل مقديشيو* والحكومة الوطنية الانتقالية، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، اتفاقا تعهدوا فيه بكفالة تحقيق السلام والأمن في مقديشيو. وعلاوة على ذلك، وقّع زعماء الفصائل الخمسة، في ٤ كانون الأول/ديسمبر، اتفاقا آخر شمل التزاما ببذل جهود لإعادة فتح الميناء والمطار في مقديشيو. وقد رحب ممثلي بالاتفاقات كخطوة هامة إلا أنه أكد ضرورة تنفيذها. وذكر أن إعادة فتح الميناء والمطار في مقديشيو، إن تحقق، سيشكل معيارا رئيسيا لقياس مدى التزام الزعماء بضمان السلام في مقديشيو وعودة الحياة الطبيعية إليها.

* محمد قنيري أفرح؛ موسى سودي "يا لله"؛ حسين محمد عبيدي؛ عثمان حسن علي "أتو" وعمر محمود محمد "فنش".

٢٧ - وقد شهدت المرحلة الثانية من عملية المصالحة الوطنية في الصومال مصاعب خطيرة بسبب الجدل بشأن عدد المشتركين في كل من الجلسة العامة للمؤتمر وفي لجان المصالحة الست التي ستداول وتقدم تقريرا عن جوانب محددة من العملية (الفقرة ٢٨). ولم يتمكن الزعماء والممثلون الصوماليون من التوصل إلى اتفاق بشأن صيغة التمثيل التي تقصر عدد المشتركين على حوالي ٣٥٠ مشتركا كما اقترحت اللجنة الفنية التي تشرف على العملية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وقد أصبح هذا التخفيض أمرا لا محيد عنه نظرا للمشاكل الإدارية والنقص في الأموال المخصصة للمؤتمر. وأخيرا لجأ المبعوث الخاص الكيني ورئيس اللجنة الفنية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، إليجا موانغالي، إلى صيغة منحت عددا مساويا من المقاعد (٨٤ مقعدا لكل طرف) للعشائر الرئيسية الأربع في الصومال ونصف هذا العدد لعشائر الأقلية كمجموعة.

٢٨ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ السيد موانغالي المرحلة الثانية من عملية المصالحة وقام بتعميم قائمة بعضوية لجان المصالحة الست التي ستقدم تقريرا إلى لجنة الزعماء والجلسة العامة للمؤتمر بشأن الاتحادية وميثاق اتحادي مؤقت؛ والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛ والأرض وحقوق الملكية؛ وبناء المؤسسات الاقتصادية وتعبئة الموارد؛ وحل الصراع والمصالحة؛ والعلاقات الإقليمية والدولية. بيد أن الخلاف فيما بين الزعماء الصوماليين على عضوية اللجان أدى إلى تأخير عملها لعدة أسابيع.

٢٩ - وبعد أن وجّه زعماء صوماليون النقد للسيد موانغالي، طلب من لجنة الزعماء أن تتولى زمام المؤتمر وتأتي بأفكار عن طريقة المضي قدما. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قررت لجنة الزعماء الاحتفاظ بـ ٣٠٠ كعدد للمندوبين للمرحلة الثانية من المؤتمر، على أساس الصيغة العشائرية ٤,٥ (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه). وذكروا أن الصيغة نفسها ستطبق على البرلمان الانتقالي ويبلغ عدد أعضائه ٤٥٠ عضوا والذي سيشكل بعد التوصل إلى اتفاق نهائي. ورفضت لجنة الزعماء المحاولة التي قام بها بعد ذلك السيد موانغالي وبعض المراقبين لإضافة ١٠٠ مندوب آخرين كممثلين للمجتمع المدني. وقد أصرت لجنة الزعماء على أن يقتصر تمثيل المجتمع المدني على ١٦ مندوبا، حيث أن كل وفد من وفود العشائر يتضمن ممثلي المجتمع المدني. ولم يتم بعد حل هذه المسألة.

٣٠ - وعقب بدء تولي الحكومة الجديدة في كينيا مهامها في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، كرر الرئيس موي كيباكي الإعراب عن دعمه لعملية المصالحة الوطنية في الصومال التي تنزعمها إيغاد. وأعلنت الحكومة الجديدة تعيين السفير بتويل كيبلاغات مبعوثا خاصا

جديدا لكينيا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد رحب الزعماء الصوماليون والبلدان المجاورة والمخون بتعيين السيد كييلغات.

٣١ - وأجرى وزراء خارجية دول المواجهة (إثيوبيا وجيبوتي وكينيا) مشاورات بشأن عملية المصالحة وذلك في أديس أبابا في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وأعربوا عن قلقهم إزاء انتهاكات إعلان إلدوريت وقرروا إنشاء لجنة، فوراً، تتولى مسؤولية رصد تنفيذ إعلان إلدوريت واتخاذ إجراءات ملائمة. واتفقوا على إنشاء آلية لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار، تتألف من ممثلي اللجنة الفنية التابعة للإيغاد وشركاء دوليين. ورحبوا بما هو مزعم من إعادة نقل مقر المؤتمر من إلدوريت إلى مباغاتي، في ضواحي نيروبي، كتدبير من تدابير توفير التكاليف. ووافق الوزراء على الاجتماع مرة في الشهر لمناقشة مؤتمر عملية المصالحة ومن المقرر أن يعقد أول اجتماع لهم في ١ آذار/مارس.

٣٢ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، طالبت لجنة الزعماء بتمثيل "أرض الصومال" في عملية المصالحة، وهي دعوة رفضتها فوراً "أرض الصومال". وقرر الوزراء إرجاء مناقشة هذه المسألة إلى اجتماع يعقد فيما بعد.

رابعاً - الأنشطة المضطلع بها لدعم السلام والمصالحة في الصومال

٣٣ - احتفظ ممثلي وموظفو مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بوجود دائم في المؤتمر وقدموا المساعدة حسبما طلبته اللجنة الفنية للإيغاد، والأطراف الصومالية وجماعات المجتمع المدني. وشارك ممثلي أيضاً في اجتماع وزراء خارجية دول خط المواجهة المعني بالصومال التابع للإيغاد في أديس أبابا في ٢ شباط/فبراير (الفقرة ٣١).

٣٤ - وقد مؤل البنك الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خبراء لدعم لجنة المصالحة لبناء المؤسسات الاقتصادية وتعبئة الموارد والتابعة لعملية المصالحة الوطنية في الصومال، وعقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حلقة عمل لممثلي المرأة الصومالية في مؤتمر إلدوريت.

٣٥ - ومن المتوقع أن يقدم فريق الخبراء، المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢) لتوليد معلومات مستقلة عن انتهاك حظر توريد الأسلحة كخطوة نحو إنفاذ وتعزيز الحظر، تقريره بحلول آذار/مارس ٢٠٠٣، وفقاً للفقرة ١١ من ذلك القرار.

٣٦ - وقد وردت التبرعات التالية للصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال خلال الفترة قيد الاستعراض: أيرلندا، ٦٥، ٦٦٨، ٣٤ دولار؛ إيطاليا ١٥٠، ٥٣٦ دولار؛ والنرويج ٥٣٣، ٣٩ دولار.

٣٧ - وهناك قلق مباشر يتمثل في الحالة المهولة التي يعيش فيها الكثير من المجتمعات الضعيفة في الصومال، والمشردون داخليا، وفقراء الريف والحضر، وعشائر الأقلية. وبالإضافة إلى سوء الحصول على الخدمات الأساسية، يشيع انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي ضد المرأة، خاصة فيما بين الفئات الضعيفة التي تعيش في مدن جنوبي الصومال. وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وتعزيز الحماية هي أولويات فورية لهؤلاء الناس الذين ظل الكثيرون منهم محرومين لما يزيد عن العقد.

٣٨ - ويتنبأ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بإهاء عودة اللاجئين الصوماليين من إثيوبيا وجيبوتي بحلول عام ٢٠٠٤. وقد أتاحت عودة ما يزيد عن ٣٢ ٠٠٠ لاجئ صومالي في عام ٢٠٠٢، معظمهم إلى "أرض الصومال"، لهم المشاركة في جهود بناء السلام وإعادة التعمير وممارسة حقوقهم في التصويت في الانتخابات البلدية التي أُجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتم أيضا إحراز تقدم فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية للعائدين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات اجتماعية أساسية عن طريق برنامج اللاجئين والمشردين داخليا العائدين، وهو جزء من مبادرة دون إقليمية قامت بها الإيغاد بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة إدماج السكان الذين نزحوا في القرن الأفريقي. ونفذ برنامج الأمم المتحدة ثمانية عشر من المشاريع ذات الأثر السريع وذلك لتلبية الاحتياجات العاجلة من المياه والمرافق الصحية والصحة والتعليم والملجأ. وبالمثل، نفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يزيد عن ١٠٠ من المشاريع ذات الأثر السريع لإعادة الإدماج خلال عام ٢٠٠٢ في "أرض الصومال"، و"أرض البونت"، ومقديشيو وضواحيها. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعما في حالات الطوارئ لشبكة إمدادات المياه لمدينة هرغيسا والمستوطنات المحيطة بها التي يعيش فيها لاجئون ومشردون داخليا عائدون. ورغم أن هذه التدخلات ساعدت المجتمعات المحلية على استيعاب اللاجئين العائدين مع تقليل التنافس على الموارد الشحيحة ومن ثم ساهمت في إحلال السلام والاستقرار، ما زالت الهوية فاعرة بين الاحتياجات والخدمات المتاحة وفرص إدراج الدخل وما برحت تثير القلق.

٣٩ - وقد أحرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدما في تعزيز المشاريع في مجالات سيادة القانون، والتسريح، ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وضبط الأسلحة الصغيرة. وفي "أرض الصومال" و"أرض البونت"، بدأ برنامج سيادة القانون والأمن الجديد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي كان يعرف من قبل ببرنامج حماية المدنيين الصوماليين، مشاريع تسريح ونزع سلاح وإعادة إدماج. وقد عقد مركز بحوث تنمية أرض البونت حلقات عمل

تركز على الإطار القانوني الخاص في الصومال. وقد قدم لـ ٤٤ ضابط شرطة تدريباً في مجال حقوق الإنسان، عن طريق أكاديمية السلام والتنمية. وقد قدمت ستمائة من طواقم الأزياء الرسمية ومعدات الاتصال لضباط الشرطة ومحطات الشرطة في "أرض الصومال". ومن المكونات الحيوية في البرنامج إدراج شرطيات وشرطيات سجون مدربات. وقد تم تشييد ثكنات لتدريب الإناث في مركز تدريب الشرطة في منديرا لكي تستوعب ٤٠ من طالبات الشرطة الإناث. ويجري أيضاً القيام ببرنامج لتسجيل أسلحة الشرطة في محاولة لضبط انتشار الأسلحة الصغيرة.

٤٠ - وعقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مجموعة من دورات التدريب على حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والحصول على العدالة للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان ووكالات إنفاذ القانون في "أرض الصومال" و "أرض البونت"، ومنطقة هيران ومقديشو.

٤١ - وفي "أرض الصومال"، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم أنشطة بناء السلام عن طريق مشروع وضع الخريطة المساحية الذي نفذ أولاً في المناطق الريفية. وهناك مشروع جديد صمم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كتمهيد لتطبيق مراكز حضرية صومالية على نطاق أوسع. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التسريح، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة زراعية لقدماء المحاربين في مناطق تم وضع خرائط لها بالفعل ومسحها. ومشروع وضع الخرائط المساحية. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً مشاريع قروضه الصغيرة لصالح أرامل الحرب في "أرض الصومال".

٤٢ - وقام عنصر أعمال إزالة الألغام في برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتدريب ٢٤ من موظفي مركز أعمال إزالة الألغام الصومالي في "أرض الصومال". وشمل هذا التدريب دورة دراسية أساسية على إزالة الألغام بإشراف فريق إزالة الألغام الدائم وإدارة بيانات قدمها المركز الدولي لإزالة الألغام للمساعدة الإنسانية في جنيف. وخلال فترة الإبلاغ الحالية، حضر ثلاثة من موظفي البرنامج على مستوى الإدارة دورة دراسية على أعمال إزالة الألغام استغرقت شهرين في المملكة المتحدة. وبالمثل، تم تدريب موظفين من مركز أعمال إزالة الألغام الصومالي في دورة دراسية عقدت بالأردن.

٤٣ - ودعمت اليونيسيف، بمشاركة منظمة غير حكومية مقرها مقديشو، إعادة إدماج ١٢٠ من الجنود الأطفال السابقين في المجتمع المحلي عن طريق برنامج للتدريب المهني، وحل الصراع، والاستشارات المتعلقة بالصدمات. وإشراك القطاع الخاص والشركات المحلية في هذا المشروع ابتكار أدى إلى فرص عمل للجنود الأطفال السابقين بعد استكمال تدريبهم.

وأجريت دراسة أيضا بشأن أثر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصومال. وستنفذ في عام ٢٠٠٣ توصياتها، وبخاصة فيما يتعلق بحل الصراع وبناء السلام والدعم النفسي.

٤٤ - ودعمت اليونيسيف السلطات المحلية وغيرها من أصحاب المصالح في تطوير نظام عدالة وإنفاذ القانون للأحداث موات للأطفال. وأجرت اليونيسيف، بالتشاور مع منظمة إنفاذ الطفولة، المملكة المتحدة، دراسة شاملة لحماية الطفل ستؤدي إلى برامج موجهة للوصول إلى الأطفال المعرضين للتأثر بالصراع والعنف والإساءة والاستغلال. وفي الوقت الراهن، شملت المبادرات اختيار بناء قدرات فئات الشباب، ومنع إساءة استعمال العقاقير، وتوفير فرص التعلم. وساعدت اليونيسيف أيضا سلطات التعليم المحلية في زيادة عدد المدارس، وتوزيع كتب دراسية ومقررات جديدة تركز على الطفل، واستثمرت في تدريب المعلمين، وعملت مع جماعات الآباء ولجان التعليم لزيادة الالتحاق بالدراسة.

٤٥ - وقد تفاوض مركز موارد السلام في إيريفافو بشأن مجموعة من الاتفاقات الفردية والجماعية وتوصل إلى اتفاق بشأنها مع ٣٢ سلطانا ورئيسا محليا في إقليم ساناغ. وتُلزم هذه الاتفاقات الزعماء التقليديين المحليين بتحمل المسؤولية عن إلقاء القبض على أي فرد من العشيرة يشترك في نشاط عنيف أو غير قانوني يهدد السلام في المنطقة أو يعطل عمليات منظمات المعونة، وعن تسليمه للسلطات المدنية. ويزيل هذا الاتفاق في الواقع درع حماية العشيرة الذي تنفذ من ورائه بعض الأنشطة الإجرامية والعنيفة. وتمت تعبئة مراكز موارد السلام في غارو وبليتوين ومركا وبايدوا وشبكة من جماعات المجتمع المحلي وذلك للقيام بدور نشط في جمع وتوليف الآراء من الصوماليين العاديين لتدوينها كجزء من مساهمة المجتمع المدني في عملية المصالحة الوطنية في الصومال وهي تدخل في مناقشات بشأن مسائل الحكم في مرحلتها الثانية والثالثة.

٤٦ - ونظمت اليونيسيف، عن طريق مراكز موارد السلام التابعة لها في ثماني مدن وبلدات (إيريفافو وغروي وهرغيسا وبوساسو وبيلتوين ومركا وبايدوا ومقديشيو)، ثماني حلقات عمل لتدريب أعضاء شبكة تضم ١٩٨ جماعة من المجتمع المحلي ومنظمة غير حكومية محلية على مسائل حل الصراع وحقوق الإنسان ونوع الجنس فضلا عن تدريب ٣٩٦ زعيما من زعماء جماعات المجتمع المحلي كمدرسين. وقد نظموا بدورهم حلقات عمل من المستوى الثاني في مجتمعاتهم التي قدّم التدريب فيها لما مجموعه ٣٩٥٦ من أعضاء المجتمع المحلي في المجالات نفسها. ويظهر أعضاء المجتمع المحلي هؤلاء كمساهمين هاميين في الحوار البناء وفي تعزيز دور المجتمع المدني في أنحاء شتى من البلد.

٤٧ - وقد عقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مجموعة من حلقات العمل والدورات التدريبية على نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لـ ٦٠ من صانعي السياسات في "أرض الصومال" و "أرض البونت" كجزء من عملية وضع سياسة وطنية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في حين قدمت اليونيسيف التدريب لـ ١٥ من مستشاري فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بوروما. وبمساعدة اليونيسيف، ما برحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ناشطة في أنشطة التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للاجئين من بلدان أخرى والمقيمين في الصومال، فضلا عن مسائل الصحة الإنجابية الأخرى، بما في ذلك الدعوة ضد الممارسات التقليدية الضارة. وفي حين أنه ما زال من الصعب قياس النتائج التي تمخض عنها هذا، فقد قطعت التدخلات شوطا بعيدا في إبلاغ المزيد من هذه الإجراءات في إطار مشترك بين الوكالات في عام ٢٠٠٣.

٤٨ - وأجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان دراسة استقصائية لخط الأساس في الصحة الإنجابية في شمال غرب الصومال، وقام بتدريب قابلات الولادة التقليديات ومستشاري الاغتصاب وعبأ لجانا تناهض تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مخيمات اللاجئين الصوماليين في كينيا وإثيوبيا. ودعمت مشاريع الصحة الإنجابية للاجئين أيضا الاستشارات الطوعية واختبارات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعزز استخدام الرفائل.

٤٩ - واعترافا بالدور الرئيسي لصناعة الماشية في اقتصاد الصومال والأثر المضعف لاستمرار الحظر الذي تفرضه دول شبه الجزيرة العربية على الماشية الصومالية، واصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم تطوير نظام معترف به دوليا لإصدار شهادات لتصدير الماشية ومنتجات الماشية وذلك بتعزيز القدرة المؤسسية في البلد. وستبدأ الفاو أنشطة إضافية في أوائل عام ٢٠٠٣ لدعم صناعة الماشية في شمالي الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء مجازر جديدة في هرغيسا.

٥٠ - وقد استكملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التعمير العمراني لمعهد التدريب الصحي في هرغيسا. وتقوم وكالات أخرى، من بينها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، بجعل هذا المرفق يدخل حيز التشغيل التام.

خامسا - ملاحظات

٥١ - يواصل المجتمع الدولي دعم عملية المصالحة التي بدأت برعاية الإيغاد وبريادة كينيا. ولم تدخر حكومة كينيا الجديدة وقتا لتكرار التزام كينيا بدورها الرائد في جهد السلام

الإقليمي. وقد مثّل تعيين المبعوث الخاص الجديد لكينيا تطورا يحظى بالترحيب ومن المتوقع أن يساعد في بعث قوة جديدة في عملية السلام.

٥٢ - وبالإضافة إلى تعيين مبعوث خاص للاتحاد الأفريقي للصومال مؤخرا، أكدت المساهمة المالية السخية التي قدمها الاتحاد الأوروبي والالتزام المتواصل للمبعوثين من البلدان الأعضاء فيه، فضلا عن المبعوثين من محفل شركاء الإيغاد وجامعة الدول العربية، التزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى اتفاق شامل عن طريق التفاوض في الصومال.

٥٣ - وأثني على دول خط المواجهة في الإيغاد لما اتخذته وزراء خارجيتها من قرار مؤخرا بالاجتماع مرة كل شهر على الأقل لمناقشة التقدم المحرز والتحديات المصادفة في الجهد المبذول لاستعادة المصالحة والحياة العادية في الصومال. وأحيط علما أيضا بقرارهم تشكيل آلية لرصد الامتثال لإعلان إلدوريت.

٥٤ - وقد اتضح بصورة متزايدة داخل الصومال أن استمرار اندلاع الأعمال القتالية تحركه منافسات فردية بين زعماء الفصائل وأنشطة إجرامية وليس مسائل أوسع نطاقا. ومن الواضح، أن الناس العاديين والزعماء التقليديين قد أمهكتهم الحرب ويتوقون إلى السلام والخروج من سنوات الصراع وعدم الاستقرار والحرمان. إن الذين يواصلون أخذ شعب الصومال رهينة لدائرة العنف هم من لديهم أسلحة الحرب. ولا شك أن الشعب الصومالي والمجتمع الدولي سيضعهم موضع المساءلة عما اتخذوه من أعمال إذا استمروا على طريق المواجهة والصراع.

٥٥ - وأشجع جميع الزعماء الصوماليين على المشاركة في المؤتمر لإعادة تكريس أنفسهم للسعي من أجل المصالحة الوطنية في البلد. ويجب أن يتعاونوا في المسعى الذي تقوده الإيغاد والذي يهدف إلى إنهاء صراع دام ما يزيد عن العقد في الصومال والمعاناة الهائلة التي سببها لشعبه. ومن الجوهرى أن يتفقوا على تسوية سياسية شاملة من أجل مستقبل البلد عن طريق تنحية خلافاتهم الضيقة جانبا وتحمل الالتزامات التي قطعوها لأبناء بلدهم.

٥٦ - وقد انتهت المرحلة الأولى من عملية المصالحة بتوقيع إعلان إلدوريت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الذي عهد بموجبه المشتركون، في جملة أمور أخرى، بوقف الأعمال القتالية وضمان الأمن لجميع العاملين في الشؤون الإنسانية والتنمية ومنشآتها. وبالمثل، وفي تطور إيجابي آخر، التزم زعماء الصومال في مقديشيو، في أوائل كانون الأول/ديسمبر، بوقف الأعمال القتالية وإنهاء أعمال قتل واختطاف الأبرياء، فضلا عن حل الخلافات عن طريق الحوار والنية الحسنة. وقد اتفقوا أيضا على التعاون بالوسائل السلمية وإعادة فتح ميناء ومطار مقديشيو وإعادة الخدمات العامة في المدينة.

٥٧ - ومن المشجع أن عمل لجان المصالحة الست قد استمر رغم الخلاف فيما يتعلق بالتمثيل في الجلسة العامة للمؤتمر. وتقف الأمم المتحدة ووكالاتها على أهبة الاستعداد للمساعدة في عمل تلك اللجان وذلك بتقديم الدعم الفني والخبرة الفنية ذات الصلة لها.

٥٨ - بيد أنه نشبت بعد ذلك أعمال قتال خطيرة اشتركت فيها الميليشيا وأنصار بعض الزعماء الذين وقعوا هم أنفسهم إعلان الدوريت واتفاقات كانون الأول/ديسمبر. ونتيجة لذلك، ما زال تسليم المساعدة الإنسانية والإنمائية الأساسية يتأثر بصورة خطيرة، وما زال ميناء ومطار مقديشيو مغلقين وأدى القتال الأخير في بايدوا وحولها إلى إغلاق مدخل أساسي لتسليم المساعدات الإنسانية. وأحث الزعماء الصوماليين على النهوض بالتزاماتهم لكفالة تسليم المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها وسلامة جميع العاملين الدوليين والوطنيين في مجال المعونة.

٥٩ - وفي حين أنه ربما لن تعاني الصومال من الجفاف الذي أثر على جيرانها، ما زالت احتياجاتها من المساعدة الإنسانية حرجة. وعلى عكس الكثير من البلدان التي تأثرت بذلك في أفريقيا والتي يتوقع أن تعود إلى معدلات تغذية مقبولة بعد انتهاء الأزمات الحالية المتصلة بالجفاف، كاد أن يصبح عدم الأمن الغذائي المزمن، الذي أدى إلى معدلات سوء تغذية مرتفعة بدرجة غير مقبولة، مستوطنا في أنحاء من الصومال. وتعتبر هذه المعدلات في أنحاء أخرى من العالم مدعاة للقيام بتدخلات رئيسية في حالات الطوارئ، إلا أنها أصبحت في الصومال أمرا مألوفاً للأسف.

٦٠ - وفي حين أن بعض أنحاء الصومال ما زالت غير مستقرة، استمر الاستقرار النسبي سائداً في أجزاء كبيرة من البلد. ففي بعض هذه المناطق، تطورت أنشطة بناء السلام التي تقوم على المجتمع المحلي بدعم خارجي قليل. وتعد هذه المبادرات منافذ للفرص أمام الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمناخين للمساعدة في الحفاظ على السلام والاستقرار اللذين تم توصل إليهما والبناء على أساسهما. بيد أن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى تجدد الصراع على الموارد الشحيحة حينما يجاهد شعب فقير، بما في ذلك أعداد متزايدة من العائدين من المنفى، للبقاء وإعادة بناء حياتهم.

٦١ - وإزاء هذا، أرحب بالمساهمة التي قدمتها إيطاليا وأيرلندا والنرويج إلى الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال والمساهمات التي قدمتها من قبل الدانمرك وسويسرا وكندا والنرويج والجماعة الأوروبية في النداء الموحد المشترك بين الوكالات للصومال لعام ٢٠٠٣. وأهيب بالمناخين الآخرين ألا يساهموا فقط بسخاء في النداء، بل وأن يقوموا بذلك

دون تأخير من أجل السماح بالتنفيذ الفعال لبرنامج كامل ومتناسق ومتوازن للمساعدة الإنسانية وبناء السلام.

٦٢ - وأود أن أشيد بالجهود التي يبذلها ممثلي للصومال، وموظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، فضلاً عن الفريق القطري والعديد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في الصومال لما تضطلع به من أنشطة إنسانية ومساهمتها في الجهود الدولي للمساعدة في تعزيز ودعم المصالحة الوطنية والسلام في الصومال.